نشرة صندوق النقد الدولي

حوار مع السيد أندرو تويدي

صندوق النقد الدولي يتحرك لتعزيز موارده من أجل مكافحة الأزمة العالمية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٦ يوليو ٢٠٠٩

- المجلس التنفيذي يوافق على خطة لإصدار سندات إذنية من الصندوق
- تأتي في سياق التحركات الجارية لتعزيز موارد الصندوق من أجل مكافحة الأزمة
- الصندوق يهدف إلى زيادة مجموع موارده بمقدار ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٧٥٠ مليار دولار

قال مدير إدارة المالية في صندوق النقد الدولي إن الصندوق يعمل على عقد اتفاقات اقتراض ثنائية لزيادة أرصدة موارده المتاحة للإقراض في سياق مكافحة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، كما يخطط للمضي في أول إصداراته من السندات الإذنية ذات العائد بحيث تكون عنصرا مكملا لهذه الموارد.

وقد صرح السيد أندرو تويدي بأن الصندوق يسعى أيضا لإيجاد سبل تكفل التوسع في قروضه الميسرة وينظر في استخدام بعض الإيرادات التي تدرها عملية البيع المقترحة لجزء من حيازات الذهب في زيادة الإقراض للبلدان الفقيرة التي تضررت من الأزمة.

وقال تويدي في حديث مع *نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية* إن الصندوق يحرز تقدما طيبا نحو تحقيق هدفه المتمثل في تدبير قروض حكومية ثنائية بقيمة ٢٥٠ مليار دولار في سياق التحركات الجارية لزيادة موارده المتاحة للإقراض بمقدار ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٧٥٠ مليار دولار.

ويجري العمل أيضا لضخ سيولة إضافية في الاقتصاد العالمي من خلال تخصيص عام لما يعادل ٢٥٠ مليار دولار من أصول الصندوق الاحتياطية المعروفة باسم "حقوق السحب الخاصة" (Special Drawing Rights).

مسارات متوازية

وقال السيد تويدي إن الصندوق يتحرك في عدة مسارات متوازية لتعزيز قاعدة موارده حتى يتمكن من تقديم مساعدات للبلدان التي تحتاج إلى الاقتراض منه في سياق ركود عالمي هو الأسوأ منذ أكثر من ٦٠ عاما. وتشمل العناصر الأساسية ما يلي:

- **الاقتراض الثنائي:** الصندوق على المسار الصحيح نحو هدفه. فهناك اتفاقات قائمة مع اليابان (١٠٠ مليار دولار) وكندا (١٠ مليارات دولار) والنرويج (٤,٥ مليار دولار). وقد تعهد أعضاء الاتحاد الأوروبي بتقديم ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار، كما تعهدت سويسرا بتقديم ١٠ مليارات دولار. وينظر المجلس التنفيذي بالفعل في أول اتفاقية مع أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي، فرنسا، وسيتم الانتهاء من الاتفاقيات المتبقية خلال فصل الصيف.

- **إصدار السندات:** اعتمد المجلس التنفيذي في الأول من يوليو إطارا لأول إصدارات الصندوق من السندات. وتعهدت الصين بالفعل بشراء سندات تصل قيمتها إلى ٥٠ مليار دولار، كما تعهدت كل من البرازيل وروسيا بشراء سندات تصل قيمتها إلى ١٠ مليارات دولار. ويبلغ أجل استحقاق هذه السندات عند الإصدار ثلاثة شهور قابلة للتمديد بحد أقصى خمس سنوات.

- **التوسع في اتفاقيات الائتمان:** يخطط الصندوق لإدراج اتفاقات الاقتراض الثنائية واتفاقات شراء السندات ضمن إطار منهجي موسع يُعْرَف باسم "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" (New Arrangements to Borrow). ويُتوقع أن يتيح هذا الترتيب للصندوق استخدام موارد إضافية تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار إذا دعت الحاجة لمكافحة الأزمة العالمية أو التصدي لأي طوارئ أخرى إذا ما نضبت الموارد المتأتية من حصص العضوية.

- **صلاحية الاستثمار الجديدة:** سوف ينظر المجلس التنفيذي خلال شهور الصيف في البدائل المتاحة لتوسيع نطاق صلاحية الصندوق الاستثمارية في إطار الخطط الرامية إلى تنفيذ نموذج جديد للدخل يقلل من اعتماد الصندوق على فوائد القروض في تمويل عملياته. ويخطط الصندوق للقيام بعملية بيع محدودة لجزء من حيازات الذهب لديه بغية إنشاء صندوق وقف مدر للدخل.

- **زيادة الإقراض بشروط ميسرة:** توازيا مع زيادة الموارد العامة، يخطط الصندوق لزيادة موارده بمقدار الضعف على الأقل، على أن تخصص هذه الزيادة لإقراض البلدان الفقيرة بأسعار فائدة شديدة الانخفاض.

- **زيادة عامة في حصص البلدان الأعضاء:** من المقرر أن تنتهي في يناير ٢٠١١ مراجعة لموارد الصندوق الدائمة المعروفة باسم الحصص، والتي تسهم بها البلدان الأعضاء في الصندوق، أي قبل الموعد المستهدف في الجدول الزمني الأصلي بعامين. وسوف تحقق المراجعة زيادة دائمة في مستوى الموارد المتاحة للصندوق.

وفي هذا الصدد، صرح السيد تويدي بقوله: "إن هذه العناصر مجتمعة تشكل رد فعل قوي من القطاع الرسمي متعدد الأطراف نحو تسوية الأزمة العالمية. وسوف يكون ذلك بمثابة دفعة لاحتياطيات جميع البلدان الأعضاء، بما فيها البلدان منخفضة الدخل، مما سيدعم جهودها في التعامل مع الأزمة. ومن ناحية أخرى، سوف يتيح للصندوق قاعدة موارد أوسع بكثير من القاعدة الحالية تُمكِّنه من تعزيز ثقة السوق ومساعدة البلدان التي تحتاج إلى الاقتراض."

وأضاف: "كذلك فإن هذه الزيادة في مواردنا ستجعلها أكثر اتساقا مع النمو الذي شاهدناه في التجارة العالمية والتدفقات الرأسمالية العالمية."

كيفية إصدار السندات

اعتمد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في الأول من يوليو إطارا لأول عملية إصدار للأوراق المالية يجريها الصندوق للطرح على البلدان الأعضاء.

وبموجب هذا الإطار، يمكن للبلدان الأعضاء ذات المراكز الخارجية القوية وبنوكها المركزية توقيع اتفاقيات شراء لهذه السندات لا تتجاوز حدودا قصوى يُتفق عليها لكل حالة على حدة. وسوف يتم إصدار السندات الفعلية عند احتياج الصندوق لموارد يمول بها صرف دفعات قرض لأحد البلدان الأعضاء.

وستكون السندات مدرة للعائد وقابلة للتداول داخل القطاع الرسمي فقط، بما في ذلك الكيانات متعددة الأطراف على غرار بنوك التنمية الإقليمية.

وسوف تُحسب قيمة السندات بحقوق السحب الخاصة، وهي وحدة الحساب المستخدمة في صندوق النقد الدولي، بآجال استحقاق أصلية مدتها ثلاثة شهور قابلة للتمديد بحد أقصى خمس سنوات. وتستحق الفائدة على السندات على أساس ربع سنوي حسب متوسط سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة في ربع السنة السابق. ويمكن للبلدان الأعضاء الحائزة للسندات أن تتلقى المبلغ المستحق على السند بصفة فورية بحد أقصى ١٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة إذا كانت تحتاج إلى موارد لتمويل موازين مدفوعاتها.

وقد صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن: "هذا الإطار المبتكر سيعزز قدرة الصندوق على تقديم مساعدات سريعة لبلدانه الأعضاء وقتما دعت الحاجة." وقال إن "هذه الأداة التمويلية الجديدة وغيرها من مبادراتنا التمويلية تبرهن على التزام الصندوق وبلدانه الأعضاء بالتصدي المباشر لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفي الوقت نفسه، تتيح سندات الصندوق سبل الاستثمار الآمن لبلداننا الأعضاء."

توسيع إطار الاقتراض

ذكر السيد تويدي أن الصندوق عقد مناقشات مع البلدان الأعضاء المشاركة في إطار "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" والبالغ عددها ٢٦ بلدا، والأعضاء المحتمل مشاركتهم فيه، بشأن التوسع في تغطية الإطار وزيادة مرونته. وقد اكتسبت هذه العملية زخما إضافيا بعد موافقة الكونغرس الأمريكي في ١٨ يونيو الماضي على مجموعة من التدابير المتعلقة بصندوق النقد الدولي، بما في ذلك مساهمة الولايات المتحدة في الاتفاقات الجديدة للاقتراض بصيغتها الموسعة بقيمة تصل إلى ١٠٠ مليار دولار.

ويستطيع الصندوق حاليا تدبير ٥٠ مليار دولار أمريكي من خلال هذه الاتفاقات، حيث تبلغ حصة الولايات المتحدة حوالي ١٠ مليار دولار. وسوف تكفل الزيادة المتوخاة في موارد الاتفاقات الجديدة للاقتراض والتي تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار توافر الموارد التي يحتاجها الصندوق للتحرك الفعال في مواجهة الأزمة المالية واستيفاء هدفه المتمثل في توفير موارد تكميلية حال وجود ما يهدد النظام النقدي الدولي.

وقد أشار كثير من المشاركين الحاليين في الاتفاقات الجديدة للاقتراض إلى التزامهم بزيادة حجم اتفاقاتهم الائتمانية بينما أشار آخرون إلى عزمهم النظر بعين الاعتبار إلى إجراء زيادات مماثلة. وإضافة إلى ذلك، أعربت بلدان أخرى في مجموعة العشرين من غير المشاركين حاليا في الاتفاقات الجديدة للاقتراض عن استعدادها لبحث إمكانية المشاركة.

خطط بيع الذهب

قال السيد تويدي إن موافقة الكونغرس الأمريكي الصادرة في ١٨ يونيو الماضي تُمكِّن المدير التنفيذي الممثل للولايات المتحدة من التصويت بالموافقة على بيع جانب من ذهب صندوق النقد الدولي لتمويل صندوق وَقْف يخصص لتمويل جزء من تكلفة تشغيل المؤسسة الدولية.

ومن المتوقع أن ينظر المجلس التنفيذي في عملية بيع الذهب خلال فصل الصيف الحالي، ويمكن آنذاك اعتماد قرار بالموافقة على عملية بيع محدودة. وقد اتفق المجلس على المبادئ التوجيهية التي تحكم عملية بيع الذهب المتوخاة تجنبا لأي اضطرابات يمكن أن تنشأ في سوق الذهب نتيجة لذلك:

- ينبغي أن تقتصر مبيعات الذهب حصريا على الرصيد القائم منذ أُجري التعديل الثاني لاتفاقية تأسيس الصندوق (٤٠٣,٣ طنا متريا، أو ١٢,٩٧ مليون أوقية، أو ثُمْن مجموع حيازات الصندوق من الذهب)، وألا تكون بمثابة مبيعات إضافية تزيد على كم المبيعات المعلنة التي تجريها المصادر الرسمية.
- ينبغي استكشاف إمكانية بيع الذهب لواحد أو أكثر من الحائزين الرسميين. وفي حالة عدم إبداء الحائزين اهتماما كافيا، ينبغي النظر في إجراء مبيعات مرحلية في السوق.

زيادة موارد الإقراض الميسر

أطلق الصندوق تحذيرا مباشرا من تأثير أزمة الاقتصاد العالمي الراهنة على بلدان العالم النامي ودعا إلى زيادة الموارد المتاحة حتى تتمكن البلدان من التحرك بشكل أفضل لمواجهة الأزمة ــ وخاصة لحماية القطاعات ذات الأولوية كالصحة والتعليم.

وقد دُعي الصندوق خلال قمة مجموعة العشرين التي عُقِدت في لندن في الثاني من إبريل الماضي إلى استخدام الموارد الإضافية التي تتحقق من عملية بيع الذهب المقترحة، إلى جانب الدخل الفائض، لتوفير ٦ مليارات دولار إضافية على سبيل التمويل الميسر المرن لبلدان العالم الأكثر فقرا على مدار العامين أو الثلاثة أعوام القادمة، ما دام هذا الاستخدام لا يتعارض مع نموذج الدخل الجديد. وقال السيد تويدي إن المجلس التنفيذي عقد مناقشة مبدئية حول هذه القضية في شهر إبريل قبل اجتماعات الربيع، وإنه يعتزم عقد اجتماع لمتابعة النقاش في منتصف يوليو الجاري.

تخصيص حقوق السحب الخاصة لزيادة احتياطيات الأعضاء

صرح مدير إدارة المالية في صندوق النقد الدولي بأن العمل جار لتنفيذ عملية التخصيص العام (التي أيدها قادة مجموعة العشرين واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية) لما يعادل ٢٥٠ مليار دولار أمريكي من وحدات حقوق السحب الخاصة قبل انعقاد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي في أكتوبر القادم بفترة كافية. وناقش المجلس

التنفيذي الأسباب الداعية لإجراء تخصيص عام جديد لحقوق السحب الخاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار. وفيما يلي الخطوات المتبقية بهذا الخصوص:

- في حالة تأييد المديرين التنفيذيين لهذه الأسباب بأغلبية الأصوات المدلى بها، يُحال اقتراح المدير العام إلى مجلس المحافظين للحصول على الموافقة النهائية.
- موافقة مجلس المحافظين على التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة تتطلب أغلبية ٨٥% من مجموع الأصوات، ولا تقتضي إجراء تعديل في اتفاقية تأسيس الصندوق.
- متى صدرت الموافقة، يمكن المضي على الفور في تنفيذ عملية التخصيص ــ التي يحصل كل عضو بموجبها على حقوق السحب الخاصة تبعا لحصة عضويته.

إصلاح هيكل الحصص

قال السيد تويدي إن الخطوة التالية هي النظر في زيادة موارد الصندوق بشكل دائم عن طريق زيادة الحصص التي تسهم بها البلدان الأعضاء في الصندوق. وقد أيدت مجموعة العشرين فكرة تبكير الموعد الأصلي لاستكمال المراجعة العامة التالية للحصص، وهو عام ٢٠١٣، ليتم استكمالها في يناير ٢٠١١. ووصف السيد تويدي هذا التغيير بأنه "جدول زمني أسرع بكثير".

وأضاف قائلا: "هذا مهم أيضا بالنظر إلى النتائج التي ستحققها المراجعة العامة للحصص من حيث زيادة الموارد العامة لدى الصندوق وإفساح المجال أمام المزيد من التعديل في توازن حصص العضوية والأنصبة التصويتية إنصافا للأسواق الصاعدة الديناميكية وغيرها من الاقتصادات. وبالتالي فهو عنصر أساسي آخر في إصلاحات نظام الحوكمة."

وقال: "بينما يكتسب نظام الاقتراض الفوري الذي يعمل الصندوق على إرسائه أهمية بالغة في الوقت الراهن نظرا لإسهامه في التعامل مع الأزمة، فإن كلا من أعضاء الصندوق ومجموعة العشرين عازم بكل قوة على ألا يصبح هذا النظام بديلا لزيادة الحصص التي يُنتظر تنفيذها في أقرب وقت ممكن."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.